محليات

الوزارة تتطلب عدم التشدد ومدارس درعا تتشدد باللباس ومستلزمات المدارس!!

درعا- الوطن

تشكل تكاليف مستلزمات العام الدراسي الجديد حملا ثقيلا على كاهل الأسر في محافظة درعا وخاصة أن عدد أبنائها في المتوسط لا يقل عن ٥ أفراد وكل منهم يحتاج إلى مبلغ يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف ليرة سورية لسداد قيمة المستلزمات المدرسية من حقيبة ودفاتر وقرطاسية وكتب للمرحلة الثانوية، وقد كان الأهل في السنوات الماضية مرتاحين من نفقات اللباس المدرسي لعدم اشتراطها من المدارس بموجب تعليمات وزارة التربية، لكن هذا العبء على ما يبدو سيضاف إلى باقي الأعباء للعام الدراسي الحالي، حيث إن المدارس ومنذ اليوم الأول شددت في طلبها من الطلاب بضرورة اقتناء اللباس المدرسي وأنه لن يسمح لأي طالب بدخول المدرسة من دونه منذ مطلع الأسبوع الثاني من الدوام، واستغرب الأهالي هذا التشدد وكأن الظروف المعيشية تغيرت وتحسنت ولم تعد هناك أزمة ضاغطة ترهق الجميع مادياً، وأشاروا إلى أن أسواق درعا، تكاد تخلو تماماً من أي لباس مدرسي وخاصة بدلات الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الثانوية وحتى إن تم جلبها من محال الألبسة فإن أسعارها حسب التوقعات ستكون مرتفعة جداً ولا تقل للأنواع متوسطة الجودة عن ١٠ إلى ١٥ ألف ليرة سورية، وبين أحد الموظفين أن لديه ثلاثة أبناء اثنان منهم في الثانوي والثالث في الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي وهو لا يعرف كيف سيتدبر ثمن بدلات اللباس المدرسي في حال الإصرار على طلبها.

٥٥ مدرسة بحماة تأوي وافدين

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد يحيى منجد مدير التربية المكلف بحماة أن المديرية بذلت جهوداً كبيرة منذ الصيف من أجل استقبال أبنائنا التلاميذ والطلاب في مدارس المحافظة، حيث تم تأمين الكتب المدرسية لجميع المراحل، وتوزيعها على جميع المدارس بما فيها المناطق التي يمكن الوصول إليها، وتم صيانة ٣٣ مدرسة، وحالياً لما تزل عمليات الصيانة مستمرة لخمسين مدرسة أخرى.

وقال لـ«الوطن»: وهناك ٥٥ مدرسة تؤوي وافدين، ويجري التنسيق مع المحافظة لتأمينهم في مبان أخرى لتخفيف الضغط عن الغرف الصفية بعدد الطلاب في بعض المدارس، علماً أن الدوام في جميع مدارس مدينة حماة أصبح نصفياً، كما سعت الوزارة إلى تأمين بعض الغرف الصفية مسبقة الصنع في بعض المدارس، والتي من شأنها تخفيف ضغط عدد الطلاب فيها.

وقد استقبلت مدارس المحافظة في بداية العام الدراسي ٣٣٨٧٨٥ تلميذاً وتلميذة بالتعليم الأساسي، وفي مرحلة التعليم الثانوي العلمي والأدبي ٤٤ ألفاً و٧٩١ طالباً وطالبة، وفي مرحلة التعليم الثانوي الصناعي ٧١٧٣ طالباً وطالبة و١٨٢٣ طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية التجارية و١٥١٤ طالبة في ثانويات الفنون النسوية، وأكثر من ٣٣ ألف عامل من داخل الملاك.

المدارس الخاصة... وسيلة للثراء السريع

أسعار فلكية وزيادة أعداد الطلاب في الشعبة وطلبات لا حصر لها!

محمود الصالح

مع بداية العام الدراسي عادت دوامة المشكلة ومعاناة الأهالي من المدارس الخاصة ورياض الأطفال الخاصة التي أصبحت تتفنن في استغلال حاجة الناس وطموح البعض من الناس إلى تحصيل علمي مرتفع يوفر الفرصة للطلاب في فرصة الحصول على مقاعد في كليات علمية معينة مثل الطب أو الهندسة. هذه القضية قد يكون الدافع إليها اقتناع البعض من الأهالي بتدني مخرجات التعليم الحكومي أو عدم رضا البعض من الأهالي عن أداء المدارس الحكومية.

«الوطن» تلقت عدداً من الشكاوى من بعض الأهالي في دمشق حول ارتفاع أقساط المدارس الخاصة والتي أصبحت تأخذ أرقاما فلكية تتجاوز نصف مليون ليرة سورية. وقد يكون هناك مسوغات لهذه المدارس التي تقدم للطلاب خدمات سياحية وترفيهية متميزة مثل المسابح والإطعام والبرامج الترفيهية. لكن بكل الأحوال وكما يرى الأهالي في شكواهم أنه لا يجوز أن تكون هذه المدارس وسيلة للثراء لبعض أصحاب رؤوس الأموال. وعلى الرغم من تعميم وزارة التربية على المدارس بطلب التساهل مع الأهالي في مسألة اللباس في المدارس الخاصة والعامة إلا أن المدارس الخاصة تلزم الطلاب باللباس المدرسي الموحد لكل مدرسة وتحقق من خلاله أرباحا كبيرة حيث تتجاوز البدلة الواحدة ١٥ ألف ليرة في وقت يصل سعر البدلة العادية في السوق إلى ٤ آلاف ليرة وكذلك الدفاتر وأنواع القرطاسية والمواصلات وفي كل خدمة تقدمها هذه المدارس تحقق من خلالها أرباحاً كبيرة. في قدسيا إحدى المدارس تضع في الصف الواحد ٤٤ طالباً بدلاً من ٢٢ طالباً وتأخذ الأقساط وأجور النقل سلفاً وتهدد الطلاب بإلغاء التسجيل في حال لم يتم التسديد. هذا من جانب ومن جانب آخر يقول الأهالي إن بعض المدارس تقوم بإرسال رسائل إلكترونية إلى الأهالي لمطالبتهم بالمال وإذا لم يستجب الأهل يتم فصل الطالب ولكن في الوقت نفسه لا تستجيب أو تحترم هذه المدارس الرسائل التي يوجهها الأهل إلى المدارس في أي قضية تخص أبناءهم. إذا العملية مادية بحتة كما يرى الأهالي. وفي شكوى أخرى على التعليم الخاص أن إحدى المدارس قامت في العام الماضي بتوزيع أجهزة لوحيه على طلاب المدرسة بدل كتب الإثراء للغة الإنكليزية من خارج المنهاج نتيجة عدم توزيع هذه الكتب وفي العام الحالي لم تقم تلك المدرسة بتخفيض قيمة الجهاز اللوحي الذي وزعته في العام الماضي وكذلك لم توزع كتب الإثراء. علماً أن جميع هذه المستلزمات مدفوعة الثمن.

النتيجة ومن خلال كل تلك الشكاوي والاستقصاء الذي أجريناه تبين وجود إجماع على استغلال تلك المدارس ومثلها رياض الأطفال لحاجة الأهالي. والسؤال أين وزارة التربية من كل ما يجري في التعليم الخاص.؟! ولمعرفة أين هي وزارة التربية من هذا الواقع تواصلت «الوطن» مع مدير التعليم الخاص في وزارة التربية غيث شيكاغي الذي أفادنا قائلاً: الناظم لعمل التعليم الخاص هو المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ والمعول الأساسي للتعليم الخاص هو القسط المدرسي الذي تتقاضاه المؤسسة التربوية الخاصة والتي تضع أقساطها وفق التكاليف والتصنيف لأن هناك ٣ مستويات للتعليم الخاص ولكل مستوى أسعار معينة وكذلك يتم وضع أسعار الخدمات الأخرى ولا تعتبر الأسعار نافذة ما لم تصدق من وزارة التربية وكل المدارس الخاصة ملزمة بوضع الأسعار في مكان ظاهر من المدرسة. وفي هذا العام وبناء على نص المادة ٣٧ من المرسوم المذكور ونتيجة منح العاملين في التعليم الخاص لتعويض المعيشة ١١٥٠٠ ليرة وكذلك نتيجة تطبيق أجور العاملين في التعليم الخاص وكذلك ارتفاع أسعار المازوت وتكاليف الدراسة تم رفع الأسعار لتتمكن المؤسسات التربوية الخاصة من الاستمرار في عملها. أما بخصوص وضع عدد من الطلاب في الصف الواحد بين شيكاغي أن هذه المدرسة موضوع الشكوى لديها قاعات واسعة وتستوعب أكثر من ٤٠ طالباً وهناك مؤسسات تعليمية خاصة حصلت على موافقة لزيادة عدد الطلاب في الصف الواحد نتيجة الظروف الحالية. وفي العام الماضي كانت المدارس تأخذ أقل من التسعيرة وفي هذا العام عندما التزمت بالتسعيرة شعر الأهالي أن هذه المدارس زادت الأقساط. واستطرد شيكاغي أن هناك مراقبة ومتابعة لكل المؤسسات التعليمية الخاصة وكل مخالفة يتم الرد عليها بالعقوبات اللازمة وهناك غرامات كبيرة تفرض على المدارس المخالفة وخاصة موضوع زيادة عدد الطلاب في الشعبة الواحدة. هذا باختصار ما تراه وزارة التربية في التعليم الخاص. لكن الأكيد أن هناك تمادياً واضحاً في قطاع التعليم الخاص قد لا تكون وزارة التربية تريد رؤيته في الوقت الحالي. لكن في الوقت ذاته هناك مصالح الطلاب يجب أن تكون في أولويات وزارة التربية وخصوصاً في ضوء ارتفاع تكاليف الأعباء المعيشية.

شيكاغي: زيادة الأعباء المالية على المدارس وراء رفع الأقساط

اليونيسف تنتهي من صيانة ٣٣ مدرسة و٦٦ أخرى على الطريق

الحسكة- دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي خلال لقائه وفد منظمة اليونيسيف العالمية، أنه لا يمكن لأحد أن يأخذ دور الدولة ويتجاوزها أو يحل محلها، لأن الدولة هي الخيار الوحيد والمرجع الوطني الشرعي والحقيقي للمواطن في المجتمع، في ضوء التعديات الأخيرة التي قامت بها الميليشيات الكردية باتجاه خطة التعليم الوطنية في المدارس والكوادر التربوية والمقرات المدرسية، مشيراً إلى أهمية التعاون القائم بين المحافظة ومنظمة اليونيسف في ضوء الدعم الذي قدمته في مجال تعزيز الواقع التربوي ولاسيما المتعلق بجوانب المساعدة التي تمثلت في صيانة وإعادة تأهيل المدارس التي تعرضت للتخريب على يد المجموعات الإرهابية المسلحة، إضافة إلى تقديم الحقائب المدرسية، ومساعدة مديرية التربية في تطبيق مناهج التعليم الذاتي، مبيناً بأن العملية التربوية في محافظة الحسكة تجري كما ينبغي ولا خوف عليها وسيتم تجاوز العقبات التي تعترضها في ظل قيام بعض الميليشيات الكردية في منع التدريس بقوة السلاح وفرض مناهج تدريسية مغايرة لمناهج وزارة التربية.

وذكر إرشاد كريم مدير مكتب منظمة اليونسيف بالقامشلي: إن المنظمة قدمت خلال العام الماضي ٦٤ ألف حقيبة مدرسية مع توابعها، مشيراً إلى أن خطة العام الدراسي الحالي تتضمن توزيع ١٠٠ ألف حقيبة سيتم تقديمها للتلاميذ بالتعاون مع مديرية التربية بالحسكة بهدف تخفيف العبء المالي على الطلاب وذويهم، وأكد أنه تم إجراء صيانة ٣٣ مدرسة خلال آب الماضي، وهي التي تعرضت للتخريب، مضيفاً إن خطة المنظمة ستعمل على استكمال إجراء الصيانة لنحو ٦٦ مدرسة متضررة متبقية خلال الأشهر القليلة القادمة.

في اللاذقية ١٤٤ مخالفة تموينية خلال ١٩ يوماً.. اشتر الفروج بالماء!!

اللاذقية – عبير سمير محمود

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك باللاذقية أحمد نجم في تصريح لـ«الوطن» أن المديرية سجلت بالفترة الممتدة من ١– ١٩ أيلول، والتي تشمل عطلة عيد الأضحى المبارك، سجلت ١٤٤ مخالفة تموينية في إطار متابعتها للأسواق من المرحلة التحضيرية التي سبقت العيد حتى انتهاء العطلة.

وأكد نجم أن أكبر عدد من الضبوط المسجلة كانت لعدم الإعلان عن الأسعار وعددها ٣٩ ضبطاً، على حين تم تسجيل ٣٠ ضبطاً لعدم حيازة فواتير، ٢٩ ضبطاً لتقاضي أجور زائدة، ١٠ ضبوط لنقص بوزن ربطات الخبز وبيع الخبز بالعدد، ٩ ضبوط لعدم التقيد بمواعيد عمل المخابز وعدم وجود سجل إضافة إلى التوقف عن العمل، ٥ ضبوط لنقع الفروج المذبوح بالماء بغية زيادة وزنه، ٤ ضبوط لفرم لحوم بشكل مسبق ونقل لحوم من دون تبريد، ٣ ضبوط لحيازة أدوية منتهية الصلاحية، ٥ ضبوط لعدم وجود بطاقة مواصفة، إضافة إلى ضبطين للإتجار بالدقيق التمويني وبالخبز بطرق غير مشروعة، و٤ ضبوط للتعامل باللحوم خارج المسلخ، وضبط واحد للإتجار بالمحروقات، وضبطين للتلاعب بمضخة البنزين، وضبط واحد للإتجار بمواد الإغاثة.

بعد كبسة المطاحن..

الغربي: السجن لمدة عام وغرامة مليون ليرة عقوبة الاتجار بالخبز

عبد الهادي شباط

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن عقوبة من يقوم بالاتجار بمادة الخبز التمويني وبيعه بغرض تحويله إلى مادة علفية بطريقة غير شرعية هي الحبس مدة عام وغرامة مالية مقدارها مليون ليرة.

كما طالب عناصر حماية المستهلك بالمحافظات بتشديد الرقابة على المخابز التموينية الآلية والاحتياطية والخاصة وضبط حالات الاتجار بالخبز التمويني.

ومن المعروف أن عمليات تهريب الطحين والاتجار بمادة الخبز تشكل أولوية لدى الوزارة وتمثل بالوقت نفسه تحدياً واختباراً لقدراتها لكون المادة مدعومة من الدولة وتلامس حاجة المواطن الغذائية المباشرة واليومية.

وفي السياق نفسه وبالانتقال إلى معرض اللوازم المدرسية الذي افتتحه الوزير الغربي قبل نحو شهر شهد المعرض حركة وإقبالاً مشابهة لما كانت عليه خلال الأيام الأولى للمعرض لكون المعرض قدم عروضاً سلعية واسعة وتخفيضات سعرية ما بين ٤٠–٦٠٪ وفي حديث مع مدير استهلاكية دمشق وسام حمامة بيّن أن متوسط قيمة المبيعات اليومية في المعرض بمجمع الأمويين تقترب من ٤ ملايين ليرة وبتعميم هذا الرقم على أيام البيع منذ بداية المعرض تسجل مبيعات المعرض رقماً يتجاوز ١٠٠ مليون ليرة.

وعن متوسط العائلات والمواطنين الذين يزورون المعرض يومياً للتسوق أشار أن متوسط الشراء للعائلة أو المواطن الذي يزور المعرض يمكن تقديره بنحو ١٥ ألف ليرة وبهذا نكون أمام قرابة ٧ آلاف مواطن زاروا المعرض منذ افتتاحه حيث تصل المبيعات اليومية مؤخراً لأكثر من ٥ ملايين ليرة.

وحول عدم تسيير سيارات جوالة لبيع القرطاسية في دمشق أوضح أن فرع استهلاكية دمشق يتبنى مثل هذه الإستراتيجية وكان من المقرر تسيير سيارات خاصة لتوزيع القرطاسية وما زال الأمر يتم تنسيقه مع محافظة دمشق التي عادة ما يتم تشكيل لجان بالتنسيق معها لتحديد الأماكن والمناطق التي تغطيها هذه السيارات.

وحول جديد استهلاكية دمشق أشار أنه يتوقع افتتاح صالتي حي الورود والمزة ٨٦ مدرسة خلال عشرة أيام حيث تم الانتهاء من معظم الأعمال والتجهيزات الخاصة بها مقدراً كلفة تجهيز كل صالة بنحو ٢٠ مليون ل. س لجهة الإكساء والديكورات وغيرها.

وهل تفلح إجراءات الإدارة الجديدة بتحسين رغيف الخبز بدرعا

درعا- الوطن

بعد التغييرات التي طالت مديري فرع مخابز درعا ومخبزي درعا الأول وإزرع مؤخراً تسعى الإدارة الجديدة المكلفة تسيير العمل إلى النهوض بواقع صناعة رغيف الخبز وتحسين جودته وضبط أوزان الربطات والتقليل ما أمكن من استهلاك مادة المازوت، وقد أوضح مدير الفرع محمد القرفان أن الإنتاج الفعلي منذ بداية العام الجاري حتى نهاية الشهر الفائت بلغ ١٠٦٥٠ طناً بنسبة تنفيذ ١٤٧,٩٪ من الإنتاج المخطط البالغ ٧٢٠٠ طن من الخبز وذلك من خلال أربعة خطوط إنتاج، واحد في مخبر درعا الأول وواحد في مخبز إزرع واثنان في مخبز الصنمين، والإمكانية متاحة لتلبية أي طلب متزايد على المادة، وبالنسبة للمخابز العامة المتبقية في المحافظة فإن مخبز خربة غزالة متوقف عن العمل لعدم تحقق الجدوى منه وهو جاهز للتشغيل فور الحاجة له وهناك ستة مخابز أخرى متوقفة عن العمل لوقوعها في مناطق ساخنة ولاسيما العباسيين وطفس والشجرة ونوى وجاسم وبصرى.

وأشار القرفان إلى تركيز الجهود حالياً على تحسين جودة رغيف الخبز ليرضي ذوق المواطن من حيث القطر والاستواء والوزن وقد تم لهذه الغاية تركيب ديسبرتورات تبريد على خطوط السير للمساعدة في تبريد الخبز ليدوم أطول فترة في المنازل وبما يحقق الرطوبة المطلوبة وهي ١٤٪ كما يجري خلط أنواع مختلفة من الدقيق الوارد إلى المخابز من أجل تحسين لون وجودة الرغيف إضافة إلى صيانة خطوط الإنتاج بشكل يومي وأسبوعي من أجل الحفاظ على جاهزيتها وتلافي حدوث الأعطال المفاجئة، ولضبط الوزن يتم اعتماد الميزان في وزن جميع الربطات بعد أن كان يعتمد في السابق على العد، ولفت القرفان إلى أنه نظراً لبرنامج التقنين الكهربائي الطويل فإنه يتم الاعتماد على المولدات الاحتياطية في أوقات الانقطاع البالغة حسب التقنين الحالي ١٢ ساعة في اليوم بكلفة مازوت تبلغ ٤٨ ألف ليرة سورية لكل مخبز وبحساب احتياجات المخابز الثلاثة العاملة بعدد ٢٦ يوم عمل في الشهر يكون إجمالي تكلفة المازوت ٣,٧٥٠ ملايين ليرة سورية، والمقترح بأن يتم تزويد المخابز بخط كهربائي ثان من خلايا قريبة ليتم تجاوز التقنين وتحقيق وفر مالي كبير سينتج عنه الاستغناء عن نفقات المازوت المذكورة.

تجدر الإشارة إلى أن أهم مطالب عمال المخابز تتمثل بضرورة تشميلهم بالتأمين الصحي أسوة بأقرانهم في دوائر أخرى وتثبيت المؤقتين منهم بما يحفزهم على التفاني في العمل ويشعرهم عنه الاستقرار ويضمن استمرارية مصدر معيشتهم وأسرهم.

تواطؤ المسؤولين والتجار وراء النمو العشوائي لأحياء في طرطوس!!

طرطوس- الوطن

من أكثر القضايا المزمنة في محافظة طرطوس قضية منطقة المخالفات الجماعية جنوب طرطوس التي تضم أحياء (الرادار– وادي الشاطر– رأس الشغري) حيث أقيمت فيها آلاف الأبنية السكنية بشكل مخالف منذ تم تجميد المنطقة قبل أربعين عاماً بهدف تنظيمها وحتى الآن.. وذلك تحت ضغط حاجة الناس الفعلية ونشاط تجار البناء والسماسرة والتواطؤ مع المسؤولين عن المخالفات في مجلس مدينة طرطوس وتلكؤ الجهات المعنية في تنفيذ التنظيم بعد تصديق المخطط التنظيمي عام ٢٠٠٨ لأسباب عديدة لا مبرر لها في نظر الناس والقانون.

وفي الفترة الأخيرة وأمام عدم منح تراخيص لتشييد أبنية وكثرة تجار البناء المخالفين أشيدت أبنية عديدة في تلك المناطق ما استدعى المحافظة وبمؤازرة الجهات المختصة لهدم عدد منها ما أثار ردود فعل عديدة هنا وهناك بعضها مع الهدم وتطبيق القانون وخاصة بالنسبة للأبنية الطابقية التي تعهدها تجار البناء وبعضها الآخر ضد الهدم كون المنطقة بحاجة ماسة للبناء في ضوء زيادة عدد السكان وفي ضوء الحاجة الماسة لها ولاسيما أنه يتم تشييد معظم الأبنية بما يتوافق مع التنظيم وغير مبنية على الملك العام أو أملاك البلدية.

هذا الواقع المؤلم يتحمل مجلس المدينة والمكتب التنفيذي واللجنة الإقليمية ووزارة الإدارة المحلية مسؤوليته.. لكن مجلس المدينة يرى أن أسباب تلك المخالفات تعود لأمور عديدة أهمها إيقاف البناء فيها منذ تاريخ صدور القانون رقم ٦٠ لعام ١٩٧٩. وتأخير إعداد المخطط التنظيمي المصدق لهذه المنطقة وتصديقه، حيث تم تصديقه مؤخراً عام ٢٠٠٢ بموجب القرار الوزاري رقم ١٦٥٤ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٨ وحتى تاريخه لم يتم البدء بتنفيذ التنظيم لخضوع هذه المنطقة للقانون رقم ٦٠ لعام ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٠ وحالياً للقانون رقم ٢٣ للعام ٢٠١٥.. وإصرار مجلس المدينة على رفض محضر اللجنة الوزارية المنظم عام ٢٠٠٨ والذي يفرض على مجلس المدينة تقسيم هذه المنطقة إلى منطقتين (منطقة توسع ومنطقة مخالفات) وما لهذا الموضوع من تبعات خلافية بين مجلس مدينة طرطوس والمكتب التنفيذي لمجلس المحافظة ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الإسكان ولم يتم حسم هذا الموضوع إلى حين صدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥ حيث أصبحت هذه المنطقة خاضعة لأحكامه.. والآراء المتباينة لجميع السلطات الأعلى من مجلس المدينة بخصوص الأبنية المشيدة والأبنية التي تشاد في هذه المنطقة مراعاة للأوضاع الاجتماعية للأهالي وخاصة ذوي الشهداء ومصابي الحرب والمعاقين وجرحى الجيش العربي السوري.. وبأنه لا يجوز هدم هذه المخالفات كونها منسجمة مع التنظيم وقد كان الرأي الأبرز بهذا الخصوص عند زيارة السيد وزير الإسكان والتنمية العمراني عام ٢٠١٣ مع جميع القيادات في محافظة طرطوس وتصريحه في تلك المنطقة بألا تهدم أي مخالفة مشيدة منسجمة مع التنظيم بل يجب دراسة تأهيلها وإمكانية تسويتها وهذا الأمر كان له مترتبات مشجعة لجميع أبناء المنطقة بتشييد أبنية من دون أخذ موافقة مجلس مدينة طرطوس.

كذلك عدم توافر المؤازرات اللازمة في كثير من الأحيان وكان تقديرها يعود للجهات المختصة في حينه وغالباً كانت بسبب الوضع المعروف الذي يمر به بلدنا الحبيب والحاجة إلى المؤزرات في مناطق أخرى وقد حصل نتيجة ذلك تبعات سلبية ومكن المخالفين من استثمار هذا الموضوع وتشييد هذه المخالفات.

وتأخر صدور التعليمات المتعلقة بالترخيص على الشيوع وقصور هذه التعليمات حيث كانت الإفادة منها قليلة جداً وحالياً أوقف العمل بها بعد صدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥.

والغلاء الكبير جداً في أسعار المساكن ضمن مدينة طرطوس (بيعاً أو تأجيراً) لدرجة أصبحت هذه المنطقة بسبب انخفاض الأسعار بها وملاصقتها للمدينة مباشرة ملاذاً آمناً وضرورياً لشريحة كبيرة جداً من المواطنين وعلى مستوى البلاد بتأمين سكن ومعظمهم من الفقراء والمصابين والمعاقون والمهجرين والوافدين وذوي الشهداء وأن جميع هذه المخالفات كما ذكر مجلس المدينة في مذكرة خطية رفعها للجهات المعنية تقع ضمن أملاك خاصة ومنسجمة مع التنظيم ويمكن معالجة معظمها في حال صدور مرسوم تشريعي يتعلق بالمخالفات المرتكبة بعد تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢.

ويقترح مجلس المدينة لحل هذه المعضلة عرضها على المجلس الأعلى للإدارة المحلية سنداً لأحكام المادة رقم ١١ من المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ التي تنص على أنه (يجوز للمجلس الأعلى للإدارة المحلية بناء على اقتراح الوزير إصدار قرار تحديد أنواع مخالفات البناء القابلة للتسوية والمرتكبة بعد صدور هذا المرسوم التشريعي وفق ضوابط محددة وغرامات تفرض لكل من كانت المخالفة لمصلحته).

هذه القضية (المعضلة) نضعها على طاولة السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة آملين دراستها واتخاذ الإجراءات والقرارات المطلوبة لمعالجتها بشكل جذري.